



من منطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي في الكويت، تصدر شركة 'آراء للبحوث والاستشارات' مؤشرا شهريا لنفحة المستهلك بالتعاون مع جريدة 'الأنباء' وبرعاية شركة 'لكزس'. ويعتبر مؤشر 'نفحة المستهلك' المؤشر الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك، ويرتكز على آراء الناس وتصوراتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وتوقعاتهم بالنسبة لأوضاعهم المالية، وانعكاس ذلك على قدراتهم الشرائية. ويصدر المؤشر في بداية كل شهر، وهو يرتكز على بحث أجري على عينة مؤلفة من 500 شخص، موزعة على المواطنين والمقيمين العرب في مختلف المحافظات. وقد تم إجراء البحث بواسطة الهاتف من خلال اتصالات عشوائية، ونمت مراعاة أن تكون العينة ممثلة للتركيبة السكانية في الكويت، ويستند تقييم المؤشر العام لنفحة المستهلك إلى 6 مؤشرات اعتمدها الباحثون في شركة 'آراء' لقياس مدى رضا المستهلكين وتفاؤلهم وهي: مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي، مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا، مؤشر الدخل الفردي الحالي، مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا، مؤشر فرص العمل الجديدة في سوق العمل حاليا ومؤشر شراء المنتجات المعمرة. وتستخلص نتائج كل مؤشر من المؤشرات الـ 6 بالاعتماد على إجابات أفراد العينة التي يحددها الاستبيان بـ 'إيجابي' أو 'سلبى' أو 'حايد'. يتم تحديد نتائج المؤشرات في الشهر الأساس كمقياس للحالة النفسية للمستهلكين في الكويت، وهي تساوي 100 نقطة. وتكون هذه النقطة (الرقم 100) الحد الفاصل بين التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين. فكلما تجاوزها المؤشر، يكون الوضع النفسي للمستهلكين في الكويت يميل نحو التفاؤل أكثر فأكثر، وكلما تراجع المؤشر عنها في اتجاه الصفر تكون النظرة أكثر تشاؤما.

مؤشر «آراء» الشهري بالتعاون مع «الأنباء» وبرعاية «لكزس»

استقرار ثقة المستهلك رغم التفجير الإرهابي.. والتدابير الأكثر تفاؤلاً بالحالة الاقتصادية



ارتفاع الطلب في سوق العمل

سجل مؤشر آراء لفرص العمل المتوافرة في السوق حاليا 174 نقطة بإضافة 6 نقاط خلال شهر وارتفاع ملحوظ مقارنة بمعدل هذا المؤشر لشهر يونيو 2014 بلغ 39 نقطة. وتعكس حركة سوق العمل نشاطا اقتصاديا وعمانيا في المرحلة الراهنة بالرغم من مختلف التحديات. ومع ذلك الميل للانعاش، تتفاوت فرص العمل المتوافرة في السوق حاليا، بين المناطق المختلفة، والفئات الاجتماعية والمهنية المتنوعة التي يشمل البحث مختلف العينات المكونة لها.

الملاحظ زيادة فرص العمل المتوافرة للمواطنين، فقد بلغ عدد العاملين في الشركات التي لديها استثمارات خارجية 4482 عاملا حوالي 33٪ منهم من المواطنين، كما أن شركة البترول الوطنية تحتاج لمشروع الوقود والمصفاة حوالي 1000 موظف. ضمن هذا المناخ ارتفع مؤشر فرص العمل بين المواطنين إلى 174 نقطة بإضافة 6 نقاط وارتفاع بلغ 39 نقطة مقارنة بمعدل شهر يونيو 2014.

وهذا يعكس أهمية متابعة تاهيل وإعداد القوى العاملة الوطنية، كما يجسد الميل الجديد للعمل في القطاع الخاص الذي ينتشر بين صفوف الشباب. بينما تراجع هذا المعدل لدى المقيمين العرب من 225 نقطة في شهر مايو إلى 204 نقاط لشهر يونيو 2015.

على صعيد المناطق، سجلت العاصمة أعلى وتيرة ارتفاع لمعدل فرص العمل المتوافرة في السوق حاليا 190 نقطة بزيادة 61 نقطة على رصيدها السابق، بينما احتلت محافظة الجوهراء أعلى مراتب المعدلات 247 نقطة، واكتفت محافظة مبارك الكبير بأدنى معدلات المحافظات بـ 109 نقاط.

انتعاش الأعمال الخاصة

يعتبر الاستقرار النسبي الذي تشهده معدلات مؤشر الدخل الفردي «الحالي والمتوقع مستقبلا» فضلا عن مؤشري الوضع الاقتصادي، بمنزلة إنجاز مهم في مواجهة تحديات الأوضاع الإقليمية وميول أسعار النفط، ويعكس مستوى ثقة المستهلكين وثباتها. ويجب ألا يخفي هذا الثبات مؤشري الدخل الفردي والتفاوت البارز بين مكونات البحث، حيث سجل نمو الأعمال الخاصة ارتفاعا بينا لمعلي مؤشر الدخل الفردي، حيث أضافا على رصيدهما السابق 34 نقطة و50 نقطة على التوالي مؤشري الدخل، ما يعكس تحسنا ملحوظا وانتعاشا متراكما منذ أشهر في أوساط المهن والأعمال الخاصة.

كذلك تختلف بعض معدلات الدخل الفردي بين المحافظات، حيث سجلت محافظة الأحمدى 132 نقطة ومحافظة الجوهراء 130 نقطة للدخل الفردي الحالي، بينما تراجع هذا المعدل في العاصمة إلى 82 نقطة في الأدنى لهذا الشهر، وبخسارة 5 نقاط من رصيدها السابق.

كذلك فإن المقيمين العرب يعبرون عن بعض القلق حول المداخل مسجلين 99 نقطة للدخل الفردي الحالي بتراجع 14 نقطة، و95 نقطة لمؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا بخسارة 6 نقاط من رصيدهم السابق، بينما ارتفعت الثقة لدى المواطنين بحيث أضافوا مؤشري الدخل الفردي 7 نقاط و3 نقاط على التوالي.

إن استقرار مستوى ثقة المستهلكين بالمداخل الفردية يعتمد بالأساس على الملاءة المالية للكويت، وعلى الإجراءات الإصلاحية الاقتصادية التي تقررت وتلك المرشحة للإقرار. وفي الإطار ذاته هناك توجه لإقرار قانون لزيادة الأجور والرواتب سنويا بما يتناسب ونسبة غلاء المعيشة وحجم التضخم السنوي.

تراجع مؤقت لحركة الأسواق الاستهلاكية

ظهرت جملة من العوامل الإيجابية المشجعة لحركة الأسواق الاستهلاكية، ومنها:

- ارتفاع مستوى القروض الشخصية.
- ضبط مستوى التضخم السنوي بحدود 3,4٪.
- احتلال الكويت المرتبة الثالثة عربيا و32 عالميا في مقياس الرفاهية.
- إجراءات الرقابة من قبل وزارة التجارة لمراقبة الأسعار والمواصفات خلال الشهر الكريم.
- الأساليب التسويقية المتعددة لجذب الزبائن والتي تقوم بها بعض الجمعيات والشركات بما فيها تخفيض أسعار العديد من السلع.
- وبالرغم من هذه العوامل فقد بينت معطيات بحث «آراء» لنفحة المستهلك أن معدل مؤشر شراء المنتجات المعمرة لشهر يونيو 2015 بلغ 150 نقطة بتراجع 8 نقاط خلال شهر ولكنه أعلى 14 نقطة مقارنة بنتائج يونيو 2014.

يعتبر محلول شركة آراء أن هذا التراجع النسبي لحركة الأسواق الاستهلاكية مرشح للتغيير الإيجابي خلال شهر يوليو المقبل، نظرا للنفقات المرتبطة بإحياء عيد الفطر المبارك من جهة وللمقررات الشرائية العالية من جهة أخرى.

بتراجع 7 نقاط، ويعتبر هذا المعدل الأدنى لشهر يونيو 2015.

جمود القطاع العقاري

من أهم التوقعات السلبية التي تدور حول أسعار النفط المرتفعة التخوف من توسع تصدير النفط الإيراني في حال توقيع الاتفاق والأزمة الأوروبية - اليونانية وتداعياتها على مستوى النمو الأوروبي. فضلا عن التراجع المتوقع لحجم الطلب الآسيوي على النفط والتخوف من الآثار السلبية المحتملة لقرار منظمة أوبك بإبقاء حجم الإنتاج على ما هو عليه.

من جهة أخرى، فإن النمو الحقيقي المتوقع للسنة المالية 2015 - 2016 يصل إلى ما بين 1,8٪ و2٪.

إن مقارنة معطيات الدراسة تكشف مستوى ومدى تراجع ثقة العاصمة بالوضع الاقتصادي، وهذا التراجع يحمل مدلولاً مهماً نظرا لدور العاصمة بالحياة الاقتصادية التي تشكل النظم الأساسي فيه.

اكتفت محافظة العاصمة بأدنى مستويات معدل مؤشر آراء للوضع الاقتصادي الحالي، أما على صعيد المناطق، فقد سجلت محافظة الجوهراء أعلى المعدلات 119 نقطة، بالرغم من تراجعها 6 نقاط خلال شهر، بينما اكتفت محافظة الأحمدى على غير عاداتها بأدنى المستويات 91 نقطة، بواقع تراجع بلغ 3 نقاط.

إن الاستقرار والتماسك النسبيين لمعدلات مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا، التي تسلمت بالعديد من القرارات الرسمية والإجراءات المتخذة، تتطلب المزيد من القرارات في إطار ورشة إعادة هيكلة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل كما ترشيد النفقات.

بتراجع 7 نقاط، ويعتبر هذا المعدل الأدنى لشهر يونيو 2015.

جمود القطاع العقاري

من أهم التوقعات السلبية التي تدور حول أسعار النفط المرتفعة التخوف من توسع تصدير النفط الإيراني في حال توقيع الاتفاق والأزمة الأوروبية - اليونانية وتداعياتها على مستوى النمو الأوروبي. فضلا عن التراجع المتوقع لحجم الطلب الآسيوي على النفط والتخوف من الآثار السلبية المحتملة لقرار منظمة أوبك بإبقاء حجم الإنتاج على ما هو عليه.

من جهة أخرى، فإن النمو الحقيقي المتوقع للسنة المالية 2015 - 2016 يصل إلى ما بين 1,8٪ و2٪.

إن مقارنة معطيات الدراسة تكشف مستوى ومدى تراجع ثقة العاصمة بالوضع الاقتصادي، وهذا التراجع يحمل مدلولاً مهماً نظرا لدور العاصمة بالحياة الاقتصادية التي تشكل النظم الأساسي فيه.

اكتفت محافظة العاصمة بأدنى مستويات معدل مؤشر آراء للوضع الاقتصادي الحالي، أما على صعيد المناطق، فقد سجلت محافظة الجوهراء أعلى المعدلات 119 نقطة، بالرغم من تراجعها 6 نقاط خلال شهر، بينما اكتفت محافظة الأحمدى على غير عاداتها بأدنى المستويات 91 نقطة، بواقع تراجع بلغ 3 نقاط.

إن الاستقرار والتماسك النسبيين لمعدلات مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا، التي تسلمت بالعديد من القرارات الرسمية والإجراءات المتخذة، تتطلب المزيد من القرارات في إطار ورشة إعادة هيكلة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل كما ترشيد النفقات.

انتهت بنهاية شهر مارس الماضي. في حال استمرار أسعار النفط على معدلاتها الحالية، وحجم التصدير على ما هو عليه، من المتوقع أن تسجل الموازنة عجزا يتراوح بين 3,5 و4,5 مليارات دينار.

● تراجع مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر مايو والأسبوعين الأولين من شهر يونيو.

إن الأحداث الجيوسياسية الإقليمية وتراجع أسعار النفط والضغط المتوقعة في هذا المجال ضغطت على القطاع العقاري، حيث تراجعت التداولات بنسبة 18٪ خلال شهر مايو مقارنة بشهر أبريل، وأدت إلى تراجع نسبي ببعض أسعار العقارات.

من جهة أخرى ساهم الإنفتاح المشروط والمظلم على إدخال الاستثمارات الخارجية، والسعي لخصخصة بعض الشركات التابعة للقطاع العام، والاستثمار في القطاع النفطي، وضخ الأموال في مشاريع البنى التحتية، ومتابعة تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في حماية الاستقرار والحفاظ على معدلات ثقة المستهلكين.

وقد منح المواطنون المؤشر العام 115 نقطة بإضافة نقطتين والمقيمين العرب 101 نقطة بتراجع 7 نقاط خلال شهر. أما على صعيد المناطق، فقد سجلت محافظة الجوهراء أعلى معدلات المؤشر العام لشهر يونيو 125 نقطة، بينما اكتفت العاصمة بـ 101 نقطة بتراجع 5 نقاط، ويعتبر هذا المعدل الأدنى بين المناطق لهذا الشهر. رفع الشباب 18 - 35 سنة معدلهم إلى 123 نقطة بإضافة 3 نقاط على رصيدهم السابق، وتراجع معدل المؤشر في أوساط ذوي الدخل الشهري الذي يتراوح بين 2250 و2849 دينارا شهريا إلى 95 نقطة

